كلمة

السيد الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور

رئيس مجلس الشعب

ورئيس مجلس الاتحاد البرلمانى العربى

فى

المؤتمر الدولى الذى ينظمه مركز القاهرة الاقليمى للتحكيم التجارى الدولى

بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ، ووزارة الخارجية ،

وجامعة الدول العربية .

حول

" اتفاقيات منظمة التجارة العالمية WTO وآثارها على اقتصاديات العالم

العربى ، والوسائل السلمية لحسم المنازعات الناشئة عنها "

كلمة الدكتور أحمد فتحى سرور

رئيس مجلس الشعب المصرى

ورئيس الاتحاد البرلمانى العربى

ظلت الدول النامية بعيدة عن الاشتراك الكامل فى الاقتصاد العالمى إلى أن بدأت تدريجيا تخطو خطوات حثيثة نحو الاندماج فى التجارة الخارجية . وجاءت دورة اورجواى سنة ١٩٩٤ لتكون نقطة التحول فى هذه المسيرة . فقد حققت مجموعة الدول النامية من قبل درجات متقدمة من النمو فى تصدير العمالة وفى التجارة وأصبحت بصورة متزايدة أسواقا هامة للدول الصناعية . وأبدت هذه الدول فى الدورات السبعة الاولى للمفاوضات المتعددة الأطراف لاتفاقيات الجات اهتماما مكثفا للحصول على فرص لتصدير منتجاتها إلى أسواق الدول الصناعية، وتخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية التى كانت تعوق صادرات البلاد النامية إلى أسواق البلاد الصناعية ، كما أنها تضع حدا لما يسمى بالحمائية الجديدة فى البلاد الصناعية والتى كانت تهدد باحباط جهود الاصلاح الاقتصادى فى البلاد النامية . كما تعرضت دورة اورجواى لأول مرة لتحرير الانتاج الزراعى والتجارة الدولية فى السلع الزراعية، وتعرضت أيضا لقضايا جديدة أهمها موضوع الخدمات مثل البنوك وشركات التأمين والمقاولات ، وكذلك الملكية الادبية والفنية والصناعية، وقوانين الاستثمار ذات الاثر على التجارة الخارجية . وقد اسفرت دورة اورجواى عن انشاء منظمة التجارة العالمية لكى تعمل على تحرير التجارة الدولية ، ووضع قواعد من شأنها تعديل أحكام القوانين الداخلية لتحريرها مما يعوق تطبيق أحكام اتفاقية انشاء هذه المنظمة .

وبهذه الاتفاقية طرأت تغيرات بعيدة المدى على الساحة الاقتصادية الدولية تضاف إلى التغيرات التى أدت إلى اتفاقية بريتون وودز التى

أنشأت صندوق النقد الدولى ليكون حارسا على النظام النقدى الدولى ، والبنك الدولى للانشاء والتعمير لكى يكون حارسا على النظام المالى الدولى . فبمقتضى التغيرات الجديدة أصبحت منظمة التجارة العالمية حارسا على النظام التجارى الدولى لكى تنضم إلى المؤسستين السابقتين فى الاشراف على النظام الاقتصادى العالمى فى المجالات النقدية والمالية والتجارية ، وقد افضت هذه التغيرات الى عدة أنواع من التحديات امام الدول العربية تبدو فيما يلى :

(١) متطلبات اندماج النظام الاقتصادى العالمى ومايؤدى إليه من ضرورة إعادة هياكل الاقتصاد الوطنى فى الدول العربية او تصحيحها كى تتمشى مع متطلبات الاقتصاد العالمى ، ولاشك أن ذلك من شأنه أن يخضع نمط التنمية فى الدول العربية للمؤثرات الخارجية التى تتمثل فى الضغوط التى تمارسها الدول الصناعية التى تؤثر فى الأولويات التنموية فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية " وسلة المنتجات " من سلع وخدمات ، وذلك بفضل ماتملكه الدول الصناعية من شروط ومواصفات تنافسية وقدرة وتنوع فى الانتاجية وما تستطيع اطلاقه من حملات فى التسويق يصعب مقاومته ، بالاضافة الى قدرة الدول الصناعية المصدرة على توفير تسهيلات مالية للمستوردين لضمان المصدرين او تيسير شروط سداد قيمة هذه الصادرات .

(٢) متطلبات العولمة كمظهر للنظام الاقتصادى العالمى الجديد ، والتى تتمثل فى التجمعات الدولية التى تعمل على إحداث قدر ملموس من التنسيق بين سياساتها الاقتصادية ، والتى تبدو كذلك

فى نشاط وقوة الشركات المتعددة الجنسية والعابرة للحدود والذى يؤثر فى نمط التنمية وأولوياته فى الدول النامية ومنها العربية لخدمة أغراضها ومصالحها ، ويؤدى إلى غزوها الثقافى وتشويه أصالتها الثقافية .

ويبدو خطر هذه التحديات على الدول العربية بوجه خاص فى مبررات عديدة منها عدم التناسب فى توزيع الموارد سواء كانت مادية (طبيعية ورأسمالية) أو بشرية بين الدول العربية ، وضيق نطاق أسواقها المحلية مما يعرقل قيام المشروعات الحديثة، وضعف قدرة هذه الدول على القيام منفردة بالمشروعات الحديثة سواء كانت غير قابلة للتجزئة مثل صناعة المنتجات المعدنية الأساسية والبتروكيماويات ، أو كانت قابلة للتجزئة مثل صناعة السيارات ووسائل النقل وأجهزة الحاسب الآلى .

هذا بالاضافة الى ضعف المركز التنافسى فى معظم الدول العربية فى مجال المعاملات الاقتصادية لعدة أسباب أهمها اعتماد أغلب هذه الدول على تصدير منتجات أولية زراعية واستخراجية تنخفض مرونة عرض الكثير منها ، بينما ترتفع مرونة الطلب عليها ، وكذلك التركيز الجغرافى للتجارة الخارجية مع الدول المتقدمة بينما تتواضع نسبة التجارة البينية فيما بين الدول العربية ، ويعتمد عدد كبير من هذه الدول على استيراد معظم مستلزمات الانتاج من الخارج ، وقد أدى ذلك الى تبنى مبدأ خاطىء هو التصدير من أجل الاستيراد ، بدلا من أن يكون التصدير لتصريف فائض المنتجات . هذا بالإضافة الى ماتتعرض له صادرات الدول العربية وخاصة من المواد الأولية من قيود

تفرضها عليها الدول المتقدمة لتخفيض حجم وارداتها ، وزيادة حجم المنافسة بين منتجات الدول الصناعية والدول العربية وخصوصا بالنسبة للمنتجات التى تتفوق فيها من حيث السعر والجودة . ولاشك أن كل هذه التقلبات لها أثر سلبى على اقتصاديات الدول العربية مما يؤدى الى عدم استقرار مستوى الدخل القومى للدولة ، وهو مايؤثر بوجه عام سلبا على مستوى معيشة افراد المجتمع باعتبار أن هذا المستوى يتوقف على حصيلة الدول من الصادرات للخارج .

وواقع الأمر إذا نظرنا الى النظام التجارى فى مجموعه نجد يتكون من أربعة نظم تتفاعل فيما بينها وهى :

(١) النظام الذى يغطى التجارة المتعددة الأطراف والتى كانت تحكمها اتفاقيات الجات منذ سنة ١٩٤٧ ، والتى اندمجت الآن فى ميثاق منظمة التجارة العالمية .

ويحكم هذا النظام قواعد تخفيض التعريفة الجمركية والترتيبات الاضافية التى تم التفاوض بشأنها فى مختلف دورات الجات السابقة على دورة اورجواى وهو مانسميه بالنظام التجارى العالمى .

(٢) نظام يتمثل فى مجموعة من الاستثناءات على قواعد الجات ومبادئه التى تقررت قبل دورة اورجواى . وهذا النظام الفرعى يتضمن ترتيبات خاصة تغطى التجارة فى المنسوجات والزراعة ومنتجات أخرى، وكذلك ايضا تطبيق ادوات خاصة أخرى لاتتفق مع قواعد الجات.

(٣) نظام يتضمن ترتيبات ثنائية واقليمية متعددة الأطراف خارج قواعد الجات ومبادئه، أقيمت تحت نظم التجارة الحرة الاقليمية واتفاقيات الاتحاد الجمركى . وهذا النظام الفرعى يتعارض بوضوح مع مبادئ الجات التى تقرر وحدة المعاملة ، وقد زاد هذه الاتفاقيات فى الاعوام الاخيرة مثل النافتا ، والاتحاد العربى ومختلف ترتيبات التجارة فى الاسيان وامريكا اللاتينية والكوميسا فى افريقيا .

(٤) نظام فرعى يتضمن عددا من الترتيبات التقليدية تغطى مختلف انواع التجارة وسياسات لاتحكمها اتفاقيات الجات مثل سياسات المنافسة والاستثمار ، وسياسة البيئة وغيرها .

وخارج هذه الانظمة الفرعية يوجد هيكل النظام الوطنى فى الدول المنضمة إلى هذه النظم وتتولى هياكل هذه الدول كيفية ادارة وسائل التجارة مثل التعريفة الجمركية ، ورسوم الاغراق ، ومعايير الانتاجية والامان .

ومن هذا العرض المتقدم يتضح انه يمكن للدول العربية التخفيف من حدة الآثار السلبية للنظام التجارى الدولى الجديد من خلال النظام الثالث الذى يعتمد على ترتيبات اقليمية متعددة الأطراف . وهو النظام الذى يكفل تحقيق التكامل الاقتصادى بين ابناء منطقة واحدة ذات مصالح مشتركة وتاريخ وثقافة واحدة .

وقد جرت محاولات عديدة لتحقيق التكامل تجلى أهمها فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول جامعة الدول العربية والتى تم اعدادها سنة ١٩٥٧ . واذا كانت بعض العراقيل قد صادفت تحقيق هذه الوحدة ، فإن الأمل المنشود هو فى اقامة سوق عربية مشتركة تنفيذا لقرار مجلس

الوحدة الاقتصادية العربية فى عام ١٩٦٤ . ورغم ان الاهداف الكبيرة والآمال العريضة التى كانت وراء قرار انشاء السوق العربية المشتركة لم يتحقق منها الكثير ، الا انه يجب ان ندرك جيدا ان الفرصة لازالت سانحة لتدارك هذا النقص وخاصة اننا أمام تحديات لانملك امامها غير ان نختار شكلا واحدا من التعاون الاقتصادى هو التكتل الاقتصادى العربى فهو السبيل الوحيد للدول العربية مجتمعة لكى تجد فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة القدرة على ان تجدلها مكانا لائقا وسط النظام التجارى العالمى والتكتلات الاقتصادية الاقليمية الأخرى . فعلى الرغم من سيطرة الدول المتقدمة على النظام التجارى العالمى الا انها اندمجت فى تكتلات اقتصادية اقليمية للمحافظة على مصالحها . ولندرك ان التكتل الاقتصادى العربى هو المدخل الصحيح لتحقيق التنمية العربية وتحقيق الاستقلال الاقتصادى العربى .

وهنا يجدر التنويه انه رغم قرار مؤتمر القمة المنعقد فى القاهرة ١٩٩٦ لاقامة منطقة تجارة حرة والخطوات التى اتخذتها جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية الا ان الطريق لازال طويلا لتحقيق الهدف . ولقد لاحظ الاتحاد البرلمانى العربى هذا القصور فأنشأ فى كل برلمان لجنة خاصة من خمسة أعضاء لمتابعة انشاء السوق العربية المشتركة وأنشأ هيئة برلمانية تضم لجان المتابعة فى ١٢ دولة عربية هى أعضاء السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة لكى تتابع مع الحكومات العربية تحقيق التكتل الاقتصادى العربى الذى يضمن للدول العربية استقرارها وتقدمها من أجل خير الشعب العربى .

والخلاصة ان عدم تحقيق التكتل الاقتصادى العربى سوف يقلل من أهمية الدور الاقتصادى للدول العربية وما ينجم عنها من تخلفها فى الحصول على الوسائل التكنولوجية الحديثة التى هى أساس المقدرة التنافسية أمام الزحف الاقتصادى العالمى الذى يهدد الاقتصاديات العربية مما يحصر دورها فى انتاج وتصدير المواد الخام وبعض المنتجات الهامشية التى يصعب ايجاد أسواق خارجية لها سواء كانت سلعا ملموسة أو خدمية ولست فى حاجة إلى التنويه إلى الآثار السياسية الخطيرة التى سوف تنجم عن تهميش الدور الاقتصادى العربى ، لما يوجد من تلازم واضح بين الدور الاقتصادى والدور السياسى ، مما يؤثر بالتبعية على الأمن القومى العربى بكافة ابعاده فى ظل تحديات اقليمية وعالمية منقطعة النظير . ويجب ان نسمع دوى اجراس هذه التحديات عالميا ، فليس صحيحا ان الخطر الاسرائيلى هو التهديد الامنى الوحيد فى المنطقة العربية ، بل ان ضعف الدور الاقتصادى للدول العربية هو أكبر خطر ذاتى على نفسها وأكبر عامل من عوامل تهديد أمنها القومى على المستوى البعيد ولايجوز ان تعتقد بعض الدول العربية أن ثرواتها الطبيعية سوف تكون ضمانا لاقتصادها لأن هذه الثروات سوف تتآكل وتنضب بمرور الزمن فضلا عن ظهور الطاقات البديلة التى تضعف من فاعلية هذه الثروات وهو ما يحتم علينا ان نرتفع فوق الخلافات السياسية التى تعوق تحقيق التكتل الاقتصادى العربى لأن آثار هذا التأخير تتجاوز الجوانب الاقتصادية لكى تمتد إلى كياننا السياسى كله .